

ضريبة
القيمة
المضافة

VAT

الدليل الإرشادي للأحكام الانتقالية لضريبة القيمة المضافة

يناير 2018

النسخة الأولى

.....

المحتويات

1	المقدمة	4
1.1	تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية	4
1.2	الهيئة العامة للزكاة والدخل	4
1.3	ما هي ضريبة القيمة المضافة؟	4
1.4	هذا الدليل الإرشادي	5
2	التعاريف المتعلقة بالمصطلحات الرئيسية	6
3	النشاط الاقتصادي والتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة	8
3.1	من هو الشخص الذي يقوم بممارسة النشاط الاقتصادي؟	8
3.2	التسجيل الإلزامي	8
3.3	التسجيل الاختياري	9
4	القواعد الخاصة بتاريخ التوريد	10
4.1	التوريدات التي تتم قبل 1 يناير 2018 للسلع أو الخدمات	10
4.2	التعديلات على التوريدات التي تمت قبل 1 يناير 2018	10
4.3	تاريخ التوريد لعقود التوريدات المستمرة للسلع أو الخدمات المبرمة بعد 1 يناير 2018	11
4.3.1	التوريد المستمر مع تحصيل المقابل على أقساط دورية	11
4.3.2	توريدات مستمرة أخرى للسلع والخدمات	11
4.4	الأحكام الانتقالية: إصدار الفواتير أو إستلام المقابل قبل 1 يناير 2018	12
4.5	تطبيق الأحكام الانتقالية على العقود طويلة الأجل	12
4.5.1	توريدات غير مستمرة مع سداد المقابل على أقساط	12
4.5.2	توريد السلع (الأصول) وفقاً لعقود التأجير التمويلي/ الإيجار المنتهي بالتملك/ الإجارة	13
4.5.3	التوريدات المستمرة للسلع أو الخدمات	14
5	تطبيق الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر على العقود المبرمة قبل 30 مايو 2017 وحتى نهاية عام 2018	16
5.1	العقود المؤهلة لتطبيق الأحكام الانتقالية لفرض نسبة الصفر بالمائة	16
5.2	تطبيق الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر بالمائة على العقود المبرمة قبل 30 مايو 2017	17
5.2.1	شهادة العميل لخصم/استرداد ضريبة المدخلات	18
5.2.2	تعديل وتمديد وتغيير العقود	19
6	الأحكام الانتقالية المتعلقة بالتوريدات البينية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي	20
6.1	تطبيق ضريبة القيمة المضافة داخل إقليم دول مجلس التعاون	20
6.2	توريدات السلع من وإلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المطبقة لضريبة القيمة المضافة	21
7	خصم ضريبة المدخلات	22
7.1	شروط عامة	22
7.2	الخصم النسبي المتعلق بضريبة المدخلات	22
8	التزامات الشخص الخاضع للضريبة	24
8.1	إصدار الفواتير	24
8.2	تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة	24
8.3	حفظ السجلات	25
8.4	شهادة التسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة	25
8.5	تصحيح الأخطاء السابقة	25
9	الغرامات	26
10	طلب إصدار قرار تفسيري	27
11	الاتصال بنا	28
12	الأسئلة الشائعة	28

1. المقدمة

1.1. تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية

صدقت المملكة العربية السعودية على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية («مجلس التعاون الخليجي»). بموجب المرسوم الملكي رقم (م/51) وتاريخ 1438/5/3 هـ («الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة») واستناداً إلى الأحكام الواردة في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة فقد أصدرت المملكة العربية السعودية نظام ضريبة القيمة المضافة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/113) وتاريخ 1438/11/2 هـ («نظام ضريبة القيمة المضافة»)، وكذلك اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (3839) وتاريخ 1438/12/14 هـ («اللائحة التنفيذية للنظام»).

1.2. الهيئة العامة للزكاة والدخل

إن الهيئة هي الجهة المكلفة بتطبيق وإدارة ضريبة القيمة المضافة (قد يشار إليها لاحقاً بـ «الضريبة» ما لم يقتض السياق خلاف ذلك)، في المملكة العربية السعودية، كما أنها هي الجهة المسؤولة عن تسجيل وإلغاء تسجيل الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة، وإدارة عملية تقديم الإقرارات الضريبية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة وإجراءات استرداد الضريبة والقيام بتدقيق الحسابات والزيارات الميدانية. وتتمتع الهيئة أيضاً بصلاحيات فرض العقوبات والغرامات في حالات عدم الامتثال بالأحكام النظامية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة.

1.3. ما هي ضريبة القيمة المضافة؟

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة تُفرض على استيراد وتوريد السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع، مع بعض الاستثناءات. وتُطبق ضريبة القيمة المضافة في أكثر من 160 دولة حول العالم.

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة على الاستهلاك يتم دفعها وتحصيلها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، ابتداءً من شراء المصنِّع للمواد الخام وصولاً إلى بيع تاجر التجزئة للمنتج النهائي إلى المستهلك، وبخلاف الضرائب الأخرى، سيقوم الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة بكل مما يلي:

- تحصيل ضريبة القيمة المضافة من عملائهم عن كل عملية بيع خاضعة للضريبة وفقاً للنسبة المئوية المحددة
- دفع ضريبة القيمة المضافة إلى الموردين الذين تلقوا منهم السلع أو الخدمات -إن وجد- عن كل عملية شراء خاضعة للضريبة تعادل النسبة المئوية المحددة.

عندما يقوم الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة ببيع سلعة أو تقديم خدمة، فإنه يجب عليهم فرض ضريبة بنسبة 5% (على افتراض أن النسبة الأساسية تنطبق على تلك التوريدات) تُضاف إلى سعر البيع النهائي، على أن يقوم الأشخاص الخاضعون للضريبة باحتساب نسبة 5% التي حصلوا عليها من عمليات البيع الخاضعة للضريبة بشكل منفصل عن إيراداتهم ليتم دفعها لاحقاً إلى الهيئة، وتسمى ضريبة القيمة المضافة التي يقوم الأشخاص الخاضعون للضريبة بتحصيلها عن مبيعاتهم بـ ضريبة المخرجات.

وعلى غرار ذلك، تتم معاملة المشتريات التي يقوم بها الأشخاص الخاضعون للضريبة حيث تضاف ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% على المشتريات من السلع والخدمات التي يقوم بها الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة (على افتراض أن النسبة الأساسية تنطبق على تلك التوريدات)، وتسمى ضريبة القيمة المضافة التي يدفعونها لمورديهم بـ ضريبة المدخلات.

لمزيد من المعلومات حول ضريبة القيمة المضافة يرجى الاطلاع على دليل ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية المتاح على الموقع الإلكتروني vat.gov.sa

1.4. هذا الدليل الإرشادي

هذا الدليل موجّه لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً وينوون القيام بتوريد أو استلام سلع أو خدمات قبل تاريخ 1 يناير 2018 أو بعده. وتكمن أهمية هذا الدليل في تقديم المزيد من التوضيحات فيما يتعلّق بالأحكام الانتقالية المتعلقة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من 1 يناير 2018، وذلك في ثلاثة محاور أساسية:

- تطبيق ضريبة القيمة المضافة على التوريدات التي تتم قبل تاريخ 1 يناير 2018 وبعده.
- الأحكام الخاصة التي تسمح بتطبيق نسبة الصفر على بعض العقود القائمة (غالباً ما يشار إليها بعبارة «الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر بالمائة»).
- الأحكام الانتقالية الأخرى الخاصة بالمعاملات التي تتم بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية («مجلس التعاون لدول الخليج العربية»).

وحيث أن هذا الدليل يمثل رؤية الهيئة فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، ونظام ضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية للنظام بما يتعلّق بالأحكام الانتقالية اعتباراً من تاريخ هذا الدليل؛ يعتبر هذا الدليل بمثابة دليل إرشادي لا يتضمن أو يهدف إلى أن يشمل على جميع المواد المتعلقة بالأحكام الانتقالية في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة ونظام ضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية للنظام. ويعتبر هذا الدليل غير ملزم للهيئة أو لأي شخص خاضع لضريبة القيمة المضافة فيما يتعلّق بأي معاملة ولا يمكن الاعتداد به أو الاستناد عليه بأي طريقة كانت.

ومن أجل الحصول على إرشادات حول أي معاملات خاصة، فمن الممكن تقديم طلب للحصول على قرار تفسيري أو زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي لضريبة القيمة المضافة vat.gov.sa والذي يشمل مجموعة واسعة من الأدوات والمعلومات التي وُضعت خصيصاً لمساعدة الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة، بما في ذلك المواد الإرشادية المرئية وجميع البيانات ذات الصلة والأسئلة الشائعة.

2. التعاريف المتعلقة بالمصطلحات الرئيسية

قد يختلف تطبيق الأحكام الواردة في هذا الدليل تبعاً لكون توريد السلع أو الخدمات قد تم بشكل غير مستمر (توريد على مرة واحدة)، أو بشكل مستمر (توريدات ذات طبيعة مستمرة). وحيث إن نظام ضريبة القيمة المضافة لم يتضمن تعريف محدد لمصطلحي توريد السلع أو الخدمات الغير مستمرة أو التوريدات ذات الطبيعة المستمرة؛ فإن هذا الدليل يوضح رؤية الهيئة لمعنى هاذين المصطلحين وذلك في سياق نظام ضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية للنظام.

توريد السلع أو الخدمات بشكل غير مستمر (توريد لمرة واحدة): ينطوي ذلك عادةً على قيام المورد بتقديم السلع أو الخدمات للعميل بشكل غير مستمر وفي وقت واحد، وحصول العميل فوراً على حقه في الانتفاع من تلك السلع أو الخدمات. قد يتم سداد قيمة هذه السلع أو الخدمات على دفعة واحدة أو دفعات متعددة خلال مدة محددة، مع انتقال ملكية أو حيازة السلع محل التوريد أو اكتمال أداء الخدمات في نفس الوقت. كما إن طريقة السداد لا تؤثر على اعتبار كون التوريد قد تم بشكل غير مستمر أو بشكل مستمر. ولكن بصفة عامة، تعتبر إتاحة الوصول إلى الخدمات خلال فترة زمنية ما توريداً مستمراً.

وتشمل التوريدات الغير مستمرة على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- البيع للمستهلك في متاجر البيع بالتجزئة
- تعاقد الشركة المصنعة مع مورديها اليوم على توريد شحنة يتم تسليمها الشهر المقبل
- البيع على دفعات والذي يحصل فيه المشتري على حيازة وملكية السلع محل البيع بمجرد دفعه لكامل الدفعات المستحقة
- أي عقد (بما في ذلك عقود التأجير التمويلي المنتهي بالتمليك، وعقود الإجارة المنتهية بالتمليك، وعقود البيع بالتقسيط) يسمح للمشتري بحيازة السلعة في تاريخ محدد، وينص على أن تنتقل الملكية (أو احتمالية انتقال الملكية) في تاريخ لاحق، بغض النظر عن قيامه بدفع قيمتها على أقساط أو على دفعة واحدة
- رسوم معاملات الأفراد التي يفرضها البنك
- رسوم حضور الفعاليات
- إعداد تقرير من قبل خبير استشاري
- إتمام عملية اصلاح من قبل شركة اصلاح وصيانة

التوريد المستمر: ينطوي عادةً على توفير سلع أو أداء خدمات بصورة مستمرة خلال فترة محددة. وقد يشمل ذلك تسليم سلع أو خدمات محددة في تاريخ محدد، بينما يستطيع العميل الاستفادة من تلك السلع أو الخدمات على عدة مراحل وفترات أو أن يكون عقد أداء خدمات على مدى طويل خلال مراحل محددة.

وتشمل التوريدات المستمرة على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- عقد الإيجار التشغيلي أو إيجار الأصول، والذي لا ينص على إمكانية نقل ملكية الأصول بأي تاريخ لاحق
- توفير المياه والكهرباء عن طريق شركات المرافق.
- خدمات البنا
- عقود التأمين أو التكافل
- خدمات الإدارة خلال فترة ما
- العضوية في نادي رياضي
- توريد عماله للغير ضمن فترة محدد
- رسم سنوي لحساب مصرفي
- عقد خدمات الصيانة الدورية

التوريد المستمر مع تحصيل المقابل على أقساط دورية: لم يعرّف نظام ضريبة القيمة المضافة التوريد المستمر مع تحصيل المقابل على أقساط دورية، إلا أنه يقصد به عادةً عقد التوريد الذي ينص على توريد سلع أو خدمات بشكل مستمر مع دفع المقابل على أقساط دورية، ويجب أن يذكر بوضوح في هذا العقد تاريخ استحقاق محدد لكل قسط أو دفعة (سواء كان ذلك التاريخ محددًا بعينه أو يتم تحديده بناءً على وقوع أحداث معينة).

وقد يشمل ذلك على سبيل المثال عقد بناء تُدفع القيمة المحددة فيه وفقاً لأقساط ثابتة على مراحل زمنية محددة، أو عقد لخدمات أمن وصيانة يتم سداد المقابل فيه على أقساط شهرية ثابتة. ولا تعد العقود التي يتم سدادها على دفعتين فقط (كدفعة مقدمة ودفعة نهائية) من قبيل الأقساط المنتظمة لأغراض الأحكام المذكورة في هذا الدليل.

التوريد المستمر الذي يمتد ليشمّل 1 يناير 2018: هو توريد مستمر للسلع أو الخدمات بدأ قبل تاريخ 1 يناير 2018 ويستمر بعده.

العقد الذي يتوقع فيه تطبيق ضريبة القيمة المضافة: هو عقد لا تنطبق عليه الأحكام الانتقالية الخاصة بتطبيق نسبة الصفر بالمائة. ولم يرد تعريف لهذا العقد في نظام ضريبة القيمة المضافة وتعتبره الهيئة بمثابة اتفاق ملزم بين طرفين يحدد ضمناً أو صراحةً كيفية تطبيق ضريبة القيمة المضافة على العقد وعلى المقابل المستحق للسلع أو الخدمات.

ويقصد بهذا العقد، أي عقد كتابي ينص على التالي:

- تحديد ما إذا كان السعر المستحق للسلع أو الخدمات شاملاً أو غير شاملٍ لضريبة القيمة المضافة أو للضرائب بشكل عام؛ أو
- تحديد آلية لتعديل السعر – أو عدم تعديله- في حال حدوث أي تغيير في ضريبة القيمة المضافة (أو الضرائب) التي تنطبق على السلع والخدمات المقدمة بموجب هذا العقد

يشمل لفظ الضرائب الوارد أعلاه أي إشارة إلى ضريبة القيمة المضافة أو الضرائب على القيمة المضافة أو ضرائب المعاملات أو ضرائب المبيعات أو عبارة «جميع الضرائب» باستثناء ما تم تعريفه ليستثنى أيّاً من الضرائب السابقة.

3. النشاط الاقتصادي والتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة

3.1. من هو الشخص الذي يقوم بممارسة النشاط الاقتصادي؟

يمكن ممارسة النشاط الاقتصادي من قبل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على حد سواء. وسيُعتبر أن الأشخاص الاعتباريين (الشركات) يمارسون نشاطاً اقتصادياً إذا كان لهؤلاء الأشخاص نشاط منتظم يتعلق بإجراء التوريدات. وتجدر الإشارة إلى أن الأشخاص الطبيعيين قد يقومون ببعض الأعمال كجزء من نشاطهم الاقتصادي أو جزء من نشاطاتهم الخاصة، لذا فهناك قواعد خاصة لتحديد ما إذا كان الشخص الطبيعي يقع ضمن نطاق ضريبة القيمة المضافة أم لا.

على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يقومون بممارسة نشاط اقتصادي التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة إذا تطلب الأمر ذلك، كما يجب على هؤلاء الأشخاص تحصيل ضريبة القيمة المضافة التي تنطبق على نشاطاتهم وسداد تلك الضريبة المحصلة إلى الهيئة.

3.2. التسجيل الإلزامي

يعتبر التسجيل إلزامياً على جميع الأشخاص الذين تتجاوز إيراداتهم السنوية حداً معيناً للتسجيل، أي أنه إذا تجاوزت التوريدات الخاضعة للضريبة للشخص خلال اثني عشر شهراً مبلغ 375,000 ريال سعودي « حد التسجيل الإلزامي» فيجب على هذا الشخص التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة⁽¹⁾. مع مراعاة الأحكام الانتقالية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للنظام والمتعلقة بحد التسجيل الإلزامي خلال الفترة الانتقالية.

ولا تشمل التوريدات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة ما يلي:

- التوريدات المعفاة: مثل الخدمات المالية المعفاة أو الإيجار السكني المعفي من الضريبة
- التوريدات التي تقع خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة في أي دولة عضو بمجلس التعاون لدول الخليج العربية
- عائدات مبيعات الأصول الرأسمالية: تعرّف الأصول الرأسمالية بأنها الأصول المخصصة للاستخدام التجاري طويل الأجل⁽²⁾

في حالات محددة تطبق أحكام أخرى على التسجيل الإلزامي:

- يتعين على الأشخاص غير المقيمين في المملكة العربية السعودية والملزمين بسداد ضريبة القيمة المضافة عن التوريدات التي يقومون بها أو التي يستلمونها في المملكة العربية السعودية التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة بغض النظر عن قيمة التوريدات التي يكونون ملزمين بتحصيل وسداد ضريبة القيمة المضافة⁽³⁾
- سيتم طلب تسجيل الأشخاص الذين تتجاوز إيراداتهم السنوية مبلغ 1,000,000 ريال سعودي لأغراض ضريبة القيمة المضافة وذلك خلال الفترة الانتقالية وحتى تاريخ الأول من يناير 2019، ويجب تقديم طلب التسجيل حتى موعد أقصاه 20 ديسمبر 2018⁽⁴⁾

بإمكانك الاطلاع على مزيد من المعلومات حول التسجيل الإلزامي في ضريبة القيمة المضافة من خلال الموقع الإلكتروني vat.gov.sa

(1) المادة 3 من اللائحة التنفيذية للنظام

(2) المادة 1 - التعاريف - الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(3) المادة 5 (1) - التسجيل الإلزامي للأشخاص غير المقيمين والملزمين بسداد الضريبة في المملكة - اللائحة التنفيذية للنظام

(4) المادة 79 (7) - أحكام انتقالية - اللائحة التنفيذية للنظام

3.3. التسجيل الاختياري

يمكن للشخص المقيم في المملكة العربية السعودية والذي تجاوزت توريداته الخاضعة للضريبة أو نفقاته الخاضعة للضريبة مبلغ 187,500 ريال سعودي («حد التسجيل الاختياري») خلال اثني عشر شهراً، التسجيل اختياريّاً لأغراض ضريبة القيمة المضافة⁽⁵⁾. ويفضّل التسجيل الاختياري لأغراض ضريبة القيمة المضافة إذا كان الشخص يرغب في المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة التي دفعها عن نفقاته قبل إصدار الفواتير أو إجراء توريد لاحق.

مثال (1): تقوم شركة الصقر ذ.م.م وهي شركة سعودية بالتجهيز لإنشاء وإقامة مصنع حديد تسليح في الرياض، من المخطط له أن يتم بدأ إنتاج الحديد وبيعه الى العملاء في يناير 2020. وعلى الرغم من ذلك فقد دفعت الشركة نفقات مرتفعة تصل إلى 2 مليون ريال سعودي للموردين المحليين خلال الربع الأول من عام 2018 فيما يتعلق بشراء بمعدات وتكاليف بناء قبل أي توريد. في هذه الحالة، سيكون بمقدور شركة الصقر ذ.م.م التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة اختياريّاً بناءً على تجاوز نفقاتها السنوية حد التسجيل الاختياري.

بإمكانك الاطلاع على مزيد من المعلومات حول التسجيل الاختياري لأغراض ضريبة القيمة المضافة من خلال الموقع الإلكتروني vat.gov.sa

4. القواعد الخاصة بتاريخ التوريد

4.1 التوريدات التي تتم قبل 1 يناير 2018 للسلع أو الخدمات

◀ يكون تاريخ التوريد الغير مستمر للسلع كما يلي⁽⁶⁾.

- تاريخ وضع السلع تحت تصرف العميل بالنسبة للتوريدات التي لا يدخل ضمن نطاقها نقل السلع.
- تاريخ البدء بنقل السلع بالنسبة للتوريدات التي يدخل ضمن نطاقها نقل السلع إلى العميل.
- التاريخ الذي يتم فيه استكمال أو تجميع السلع بالنسبة للسلع التي تتطلب تجميع أو تركيب.

◀ يكون تاريخ التوريد الغير مستمر للخدمات هو التاريخ الذي يكتمل فيه أداء الخدمات⁽⁷⁾.

لا تخضع توريدات السلع والخدمات الغير مستمرة والتي تم توريدها قبل تاريخ 1 يناير 2018م لضريبة القيمة المضافة، وذلك بغض النظر عما إذا تم إصدار الفاتورة الضريبية لهذه التوريدات، أو إذا تم استلام مقابل تلك التوريدات في أو بعد تاريخ 1 يناير 2018.

مثال (2): قام عامل طلاء بطلاء منزل في تاريخ 15 ديسمبر 2017، ولكنه لم يصدر فاتورة أو يحصل مقابل خدماته حتى يناير 2018، تعتبر هذه الخدمة بمثابة توريد غير مستمر وقع قبل تاريخ 1 يناير 2018. ولا يُطالب عامل الطلاء بتطبيق ضريبة القيمة المضافة على الفاتورة التي تم إصدارها في يناير 2018.

تخضع التوريدات التي تتم في المملكة العربية السعودية في تاريخ 1 يناير 2018 أو بعده لتطبيق ضريبة القيمة المضافة وفقاً للقواعد العادية.

مثال (3): قام عامل طلاء بطلاء منزل في تاريخ 15 ديسمبر 2018، ولكنه لم يصدر فاتورة أو يحصل مقابل خدماته حتى يناير 2019، تعتبر هذه الخدمة بمثابة توريداً خاضعاً لضريبة القيمة المضافة وفقاً للقواعد الأساسية، وتستحق الضريبة وقت أداء الخدمة في ديسمبر 2018.

4.2 التعديلات على التوريدات التي تمت قبل 1 يناير 2018

تحدد القواعد الموضحة أدناه التاريخ الذي يعتبر انه قد تم فيه التوريد الغير مستمر للسلع:

- موافقة المورد على منح خصم بأثر رجعي على التوريد.
- وجود خطأ في الحساب يتطلب من المورد فرض مبلغ إضافي، أو تخفيض المبلغ.
- إرجاع السلع لوجود عيب فيها وقيام المورد برد قيمة تلك السلع للعميل.

في تلك الحالات، يلتزم المورد بإصدار إشعار دائن أو إشعار مدين ليعكس التغيير في السعر⁽⁸⁾. ويظل تاريخ التوريد هو التاريخ الذي تم فيه توريد السلع أو الخدمات وينبغي أن يُطبق على التعديل ذات المعاملة الضريبية المطبقة على التوريد الأصلي. وبالتالي، لا ينبغي أن تتضمن الإشعارات الدائنة أو الإشعارات المدينة التي تعكس التعديلات على التوريدات التي تمت قبل تاريخ 1 يناير 2018 أي ضريبة قيمة مضافة.

مثال (4): قام مورد ببيع شحنة تتضمن 10 أجهزة تلفزيون إلى متجر بيع بالتجزئة في تاريخ 17 ديسمبر 2017 مقابل 3000 ريال سعودي لكل جهاز، دون إضافة ضريبة القيمة المضافة. اتضح للمتجر أن ثلاثة من أجهزة التلفزيون معيبة فقام بإعادتها إلى المورد في 3 يناير 2018. وقام المورد في تاريخ 4 يناير 2018 بإصدار إشعار دائن بمبلغ 9,000 ريال سعودي، في هذه الحالة، تم إصدار الإشعار الدائن بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة ولكن لا ينبغي أن يشمل الإشعار ضريبة القيمة المضافة حيث إن هذا الإشعار يتعلق بتوريد تم قبل تاريخ 1 يناير 2018. وإذا تم استخدام الإشعار الدائن مقابل توريد آخر جديد تم بعد تاريخ 1 يناير 2018، فإن هذا التوريد سيخضع لضريبة القيمة المضافة وفقاً للقواعد العادية مع وجوب إصدار الفاتورة الضريبية للتوريد الجديد.

(6) المادة 23 (2) - تاريخ استحقاق الضريبة على توريد السلع والخدمات - الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(7) المادة 23 (2) (د) - تاريخ استحقاق الضريبة على توريد السلع والخدمات - الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(8) المادة 40 - تعديل قيمة التوريد - اللائحة التنفيذية للنظام؛ شريطة إصدار فاتورة ضريبية للتوريد الأصلي

4.3. تاريخ التوريد لعقود التوريدات المستمرة للسلع أو الخدمات المبرمة بعد 1 يناير 2018

هناك أحكام مختلفة لتاريخ التوريد لعقود التوريدات المستمرة للسلع أو الخدمات حيث تكون السلع أو الخدمات مستحقة الدفع على أقساط خلال فترة محددة، أو يتم توريدها باستمرار خلال فترة محددة.

4.3.1. التوريد المستمر مع تحصيل المقابل على أقساط دورية

عند القيام بتوريد مستمر للسلع أو الخدمات بموجب اتفاق ينص على استحقاق سداد المقابل على أقساط منتظمة ودورية، فهناك قاعدة خاصة تسمح بتوزيع احتساب ضريبة القيمة المضافة على مدة العقد. ويعتبر كل قسط بمثابة توريد منفصل وذلك في تاريخ استحقاق القسط أو تاريخ الدفع الفعلي أيهما أسبق⁽⁹⁾.

مثال (5): قيام مالك عقار تجاري بتأجير مكتب إلى مكتب محاماة بموجب عقد إيجار مدته عامين يبدأ في 15 يناير 2018. يحدد العقد قيمة الإيجار بمبلغ 42,500 ريال سعودي مستحق الدفع على أقساط ويستحق كل قسط في اليوم الخامس عشر من كل شهر، في هذه الحالة تحتسب ضريبة القيمة المضافة في تاريخ الخامس عشر من كل شهر ما لم يقوم المستأجر بالدفع المبكر.

4.3.2. توريدات مستمرة أخرى للسلع والخدمات

تخضع السلع والخدمات التي يتم توريدها بشكل مستمر (بموجب اتفاق لم يحدد فيه قيمة كل دفعة أو تاريخ استحقاقها) لقواعد مختلفة بحيث يتم افتراض وقوع توريدات منفصلة ومنتتالية عند إصدار كل فاتورة أو عند سداد أي مقابل لتلك السلع أو الخدمات⁽¹⁰⁾.

في حالة عدم إصدار فاتورة أو تلقي مقابل خلال اثني عشر شهراً تلي بدء التوريد المستمر أو إصدار آخر فاتورة أو آخر مقابل للسلع أو الخدمات التي يتم توريدها، يعتبر التوريد قد تم في اليوم الذي يلي انقضاء اثني عشر شهراً من تاريخ بدء التوريد المستمر أو إصدار آخر فاتورة أو تلقي آخر مقابل للخدمات والسلع التي يتم توريدها أيهما لاحق⁽¹¹⁾.

مثال (6): فرضت شركة المعتمد ذ.م.م. رسوم إدارة على شركة الأمل ذ.م.م. ونص العقد على دفع رسم سنوي قدره 15,000 ريال سعودي ولكنه لم يحدد متى يجب إصدار الفاتورة. تم إصدار فاتورة في تاريخ 30 ديسمبر 2018، ثم لم تقوم شركة المعتمد ذ.م.م. بإصدار فاتورة أو تحصيل رسوم خلال عام 2019.

إن توفير خدمة إدارية سنوية هو توريد مستمر وتستحق عليه ضريبة القيمة المضافة في تاريخ إصدار الفاتورة في 30 نوفمبر 2018 والتي تتعلق بالفترة من 1 ديسمبر 2017 إلى 30 نوفمبر 2018 بمبلغ 687.5 ريال سعودي. وعلى الرغم من عدم إصدار أي فواتير في 2019، يعتبر التوريد اللاحق قد تم بعد انقضاء اثني عشر شهراً من تاريخ إصدار الفاتورة السابقة أي في تاريخ 1 ديسمبر 2019. وفي هذه الحالة تصبح ضريبة القيمة المضافة والبالغة 750 ريال سعودي مستحقة في تاريخ 1 ديسمبر 2019.

وتشمل توريدات السلع أو الخدمات المستمرة توفير السلع أو الخدمات خلال فترة معينة وليس تقديم سلعة أو خدمة محددة في نهاية تلك الفترة. ويتضمن بند التعريفات في هذا الدليل تعريفاً مفصلاً للتوريد المستمر.

(9) المادة 20(1) - تاريخ التوريد في حالات محددة - اللائحة التنفيذية للنظام
 (10) المادة 20(2) - تاريخ التوريد في حالات محددة - اللائحة التنفيذية للنظام
 (11) المادة 20(3) - تاريخ التوريد في حالات محددة - اللائحة التنفيذية للنظام

4.4. الأحكام الانتقالية: إصدار الفواتير أو إستلام المقابل قبل 1 يناير 2018

وفق القواعد العامة لضريبة القيمة المضافة، في حال إصدار فاتورة ضريبية أو استلام دفعة من قبل المورد تتعلق بالتوريد فإن تاريخ التوريد سيكون هو تاريخ التوريد الفعلي للسلع أو الخدمات أو تاريخ تلقي الدفعة (في حدود الدفعة المتلقاه) أو تاريخ إصدار الفاتورة أيهم أسبق. وفقاً للأحكام الانتقالية، فإنه عندما يتم توريد السلع

أو الخدمات في تاريخ 1 يناير 2018 أو بعده، فسيتم تجاهل أي فاتورة تم إصدارها أو أي مقابل تم استلامه قبل تاريخ 1 يناير 2018 لأغراض احتساب وقت التوريد لضريبة القيمة المضافة، وبالتالي سيخضع التوريد لضريبة القيمة المضافة⁽¹²⁾.

إذا تم إصدار فاتورة قبل تاريخ 1 يناير 2018 لتوريد سينفذ بعد تاريخ 1 يناير 2018 دون إدراج ضريبة القيمة المضافة المطبقة على السلع أو الخدمات التي تم توريدها في تلك الفاتورة فإنه يجب على المورد إصدار فاتورة إضافية تحدد مبلغ ضريبة القيمة المضافة⁽¹³⁾.

مثال (7): تعاقبت شركة اليسر ذ.م.م مع شركة نقل، لنقل معدات صناعية من مدينة الرياض إلى مخازنها في مدينة الدمام على أن يتم تنفيذ النقل في تاريخ 17 يناير 2018. وأصدرت شركة النقل فاتورة في تاريخ 24 ديسمبر 2017 دون ضريبة القيمة المضافة، ثم دفعت شركة اليسر ذ.م.م الفاتورة كاملةً في تاريخ 28 ديسمبر 2017. بموجب الأحكام الانتقالية في هذه الحالة يجب تجاهل الفاتورة الصادرة والمبالغ المسددة مبكراً، ويجب أن تطبق ضريبة القيمة المضافة على الخدمة التي ستتم في تاريخ 1 يناير 2018 أو بعده، ويجب تبعاً لذلك على شركة النقل إصدار فاتورة ضريبية إضافية لشركة اليسر ذ.م.م تحدد مبلغ ضريبة القيمة المضافة المستحق على الخدمات المقدمة في تاريخ 17 يناير 2018.

4.5. تطبيق الأحكام الانتقالية على العقود طويلة الأجل

4.5.1 توريدات غير مستمرة مع سداد المقابل على أقساط

سيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على عقود توريد السلع أو الخدمات غير المستمرة وفقاً للتاريخ الذي توضع فيه السلعة تحت حيازة العميل، ولا تنطبق على تلك التوريدات الأحكام الخاصة بتوزيع احتساب قيمة ضريبة القيمة المضافة على الأقساط.

تنفيذ التوريد قبل تاريخ 1 يناير 2018:

إذا تم إكمال توريد السلع أو الخدمات لمرة واحدة، أو تم نقل حيازة السلع قبل تاريخ 1 يناير 2018 (وفقاً للأحكام تاريخ التوريد المبينة في القسم 4.1 أعلاه)، فلن تطبق ضريبة القيمة المضافة على أي أقساط مستحقة بعد تاريخ 1 يناير 2018.

مثال (8): باع تاجر سيارات سيارة في تاريخ 15 سبتمبر 2017 بمبلغ 120,000 ريال سعودي وانتقلت ملكية السيارة للعميل في ذلك التاريخ على أن تكون قيمة السيارة مقسّطة على اثني عشر قسطاً يتم تحصيلها شهرياً مع قدرة العميل على التصرف بالسيارة وبيعها أو تأجيرها إلى أي طرف ثالث في أي وقت. في هذه الحالة يعتبر هذا التوريد توريداً غير مستمراً حيث إن ملكية السلعة انتقلت للمشتري في تاريخ 15 سبتمبر 2017. ولن تُطبق ضريبة القيمة المضافة على الأقساط المستحقة في تاريخ 1 يناير 2018 وما بعده وذلك على اعتبار أن التوريد هو توريد لمرة واحدة تم استكماله قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة بتاريخ 1 يناير 2018.

تنفيذ التوريد في تاريخ 1 يناير 2018 أو بعده:

فيما يخص التوريدات غير المستمرة، إذا لم يتم تسليم السلع أو لم يتم اكمال تأدية الخدمات قبل تاريخ 1 يناير 2018، فستطبق ضريبة القيمة المضافة على القيمة الكاملة للتوريد وهذا لوقوع التوريد بعد تاريخ تطبيق ضريبة القيمة المضافة. وتكون القيمة الخاضعة للضريبة هي القيمة الكاملة للسلعة أو الخدمة متضمنة كافة الأقساط أو الدفعات المسددة أو المستحقة.

ويكون تاريخ استحقاق ضريبة القيمة المضافة على كامل المقابل هو تاريخ التوريد الفعلي للسلع أو الخدمات (بعد 1 يناير 2018). وفي حال كان المورد قد قام بإصدار فاتورة قبل 1 يناير 2018 دون احتساب الضريبة المستحقة على التوريد فعلياً عليه إصدار فاتورة ضريبية إضافية تتضمن ضريبة القيمة المضافة المتعلقة بهذا التوريد.

مثال (9): في المثال السابق، إذا باع تاجر السيارات السيارة بتاريخ 25 ديسمبر 2017 بمبلغ 120,000 ريال سعودي مع تسليم السيارة للعميل وإنهاء الإجراءات الخاصة بنقل الملكية بتاريخ 5 يناير 2018 مع سداد قيمة السيارة على اثني عشر قسطاً يتم تحصيلها شهرياً، فتطبق ضريبة القيمة المضافة على إجمالي قيمة السيارة البالغة (120,000 ريال سعودي) وتستحق ضريبة قدرها 6,000 ريال سعودي بتاريخ 5 يناير 2018.

4.5.2. توريد السلع (الأصول) وفقاً لعقود التأجير التمويلي/ الإيجار المنتهي بالتملك/ الإجارة

في حالة العقود الخاصة بتمويل السلع (الأصول) بواسطة عقود التأجير التمويلي أو التأجير المنتهي بالتملك أو الإجارة، فإن البنك أو المؤسسة المالية تدخل في العملية التجارية عن طريق شرائها للسلع (الأصول) المراد اقتنائها باسم البنك أو المؤسسة المالية من مورد السلع (الأصول)، حيث يصدر مورد السلع (الأصول) فاتورة ضريبية باسم البنك أو المؤسسة ثم يقوم البنك أو المؤسسة بتوريد هذه السلع (الأصول) إلى المستأجر (العميل) بنظام الإجارة أو الإيجار المنتهي بالتملك مع تحصيل المقابل على مدة زمنية يتم الاتفاق عليها فيما بينهما بموجب اتفاق مكتوب حيث ينص الاتفاق على أحقية المستأجر (العميل) في شراء السلعة (الأصل) بعد سداد كافة الأقساط المتفق عليها ويقوم البنك بتحصيل مقابل السلعة (الأصل) بالإضافة إلى فوائد أو أرباح التمويل من العميل على أقساط دورية محددة وفي نهاية هذه المدة يتم نقل ملكية السلعة (الأصل) إلى المستأجر (العميل).

وترى الهيئة أن هذه العقود هي بالأساس عقود توريد (بيع) للسلع (الأصول) بصورة تمويلية ينطبق عليها الاحكام والتعريفات الخاصة بالتوريدات غير المستمرة (توريد لسلع لمرة واحدة) يتم في تاريخ وضع السلعة (الأصل) بتصرف العميل، وعليه، سيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على توريدات السلع (الأصول) التي تتم وفقاً لعقود التأجير التمويلي أو الإجارة أو الإيجار المنتهي بالتملك والتي يتم فيها التنازل عن حيازة السلعة بموجب اتفاق يقضي بنقل ملكية هذه السلعة أو امكانية نقلها بتاريخ لاحق لتاريخ الاتفاق أقصاه تاريخ سداد المقابل كلياً، على أنه توريد واحد لسلع تم في تاريخ وضع السلع بتصرف العميل. وتستحق ضريبة القيمة المضافة على هذا التوريد في تاريخ توريد السلع أو في تاريخ إصدار الفاتورة الضريبية أو في تاريخ استلام المقابل جزئياً أو كلياً، وفي حدود المبلغ المستلم أيهم أسبق. ولا يعامل هذا التوريد معاملة التوريد المستمر.

مثال (10): قام سلطان بالتعاقد مع بنك سعودي لشراء سيارة بنظام التأجير المنتهي بالتملك، حيث قيمة السيارة النقدية هي 100,000 ريال سعودي وقيمة السيارة بنظام التأجير المنتهي بالتملك على (60) قسط شهري تبلغ 120,000 ريال سعودي. تم إبرام العقد بتاريخ 1 مارس 2018 وقام سلطان بتسديد دفعة مقدمة قدرها 5,000 ريال سعودي بتاريخ التعاقد.

استلم سلطان السيارة بتاريخ 1 أبريل 2018 مع سداد القسط الأول البالغ 1,916 ريال سعودي:

$$(قيمة القسط الأول = (120,000 - 5,000) / 60).$$

لأغراض ضريبة القيمة المضافة، فإنه عند سداد الدفعة المقدمة وقبل استلام السيارة، تحتسب ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% على هذه الدفعة (5% x 5,000 = 250 ريال). ويقوم البنك بتحصيل هذه الضريبة من العميل والإقرار عنها وسدادها من خلال إقرار ضريبة القيمة المضافة لشهر مارس 2018.

عند استلام سلطان للسيارة، يقوم البنك باحتساب كامل ضريبة القيمة المضافة على المبلغ المتبقي من القيمة النقدية للسيارة (95,000 = 100,000 - 5,000) وبنسبة 5% (5% x 95,000 = 4,750 ريال). ويقوم البنك بتحصيل هذه الضريبة من العميل والإقرار عنها وسدادها للهيئة مرة واحدة خلال إقرار ضريبة القيمة المضافة لشهر أبريل 2018.

وعليه، فإن ضريبة القيمة المضافة المحترقة تبلغ 5,000 ريال سعودي. وقيمة فوائد وأرباح البنك تعتبر خدمات مالية معفاة من ضريبة القيمة المضافة.

مثال (11): قام سلطان بالتعاقد مع بنك سعودي لشراء سيارة بنظام التأجير المنتهي بالتملك في عام 2018، حيث قيمة السيارة النقدية هي 60,000 ريال سعودي وقيمة السيارة بنظام التأجير المنتهي بالتملك على (36) قسط تبلغ 80,000 ريال سعودي. تم إبرام العقد بتاريخ 1 مارس 2018 واستلم سلطان السيارة بتاريخ 5 مارس 2018 مع سداد القسط الأول البالغ 2,222 ريال سعودي (36/80,000).

لأغراض ضريبة القيمة المضافة، عند استلام سلطان للسيارة بتاريخ 5 مارس 2018، يقوم البنك باحتساب كامل ضريبة القيمة المضافة على القيمة النقدية للسيارة بنسبة 5% $(5\% \times 60,000 = 3,000 \text{ ريال})$. ويقوم البنك بتحصيل هذه الضريبة من العميل والإقرار عنها وسدادها للهيئة مرة واحدة خلال إقرار ضريبة القيمة المضافة لشهر مارس 2018.

مثال (12): قام سلطان بالتعاقد مع بنك سعودي لشراء سيارة بنظام التأجير المنتهي بالتملك في عام 2016، حيث قيمة السيارة النقدية هي 100,000 ريال سعودي وقيمة السيارة بنظام التأجير المنتهي بالتملك على (60) قسط تبلغ 120,000 ريال سعودي. تم إبرام العقد بتاريخ 1 فبراير 2016 واستلم سلطان السيارة بتاريخ 20 فبراير 2016 مع سداد القسط الأول البالغ 2,000 ريال سعودي.

لا تخضع هذه العملية لضريبة القيمة المضافة حيث تم إبرام العقد واستلام السيارة قبل يناير 2018 ولا تستحق اية ضريبة قيمة مضافة على باقي الأقساط التي سيتم تسديدها بداية من عام 2018.

ولتطبيق المعالجة أعلاه، يجب أن يتم وضع السلع (الأصول) بتصرف العميل قبل يناير 2018.

4.5.3. التوريدات المستمرة للسلع أو الخدمات

ينص نظام ضريبة القيمة المضافة⁽¹⁴⁾ على أن التوريدات المستمرة للسلع أو الخدمات والتي تمتد لتشمل تاريخ 1 يناير 2018 أو ما بعده ستخضع لضريبة القيمة المضافة على جزء التوريد الذي يتم تنفيذه في تاريخ 1 يناير 2018 أو ما بعده فقط ولا تطبق ضريبة القيمة المضافة على أي جزء من التوريد المستمر الذي يتم تنفيذه قبل تاريخ 1 يناير 2018.

ويجب على المورد تقسيم قيمة هذه التوريدات بين الفترة التي تسبق تاريخ 1 يناير 2018 والفترة التي تلي هذا التاريخ بأنسب طريقة تعكس التوريد الفعلي للسلع أو الخدمات للعميل.

مثال (13): حصل أحمد على عضوية سنوية في نادي رياضي وذلك بتاريخ 1 نوفمبر 2017 بعرض خاص قيمته 2400 ريال سعودي مع تقديم دفعة مقدماً. يعد هذا توريداً مستمراً للخدمات وتطبق ضريبة القيمة المضافة على الجزء الذي ينفذ بعد تاريخ 1 يناير 2018 فقط. ونظراً لأن العقد قد أبرم لعضوية سنوية وينص على أن قيمة العقد تشمل كافة الضرائب والرسوم سيحتسب النادي الرياضي ضريبة القيمة المضافة على 10 أشهر من أصل 12 شهراً. وعلى ذلك، تفرض الضريبة على مبلغ 2000 ريال سعودي من إجمالي قيمة العقد البالغة 2,400 ريال سعودي (بما يعادل قيمة 10 أشهر من أصل 12 شهراً). وبالتالي يجب على النادي احتساب ضريبة القيمة المضافة كما يلي: $2000 \times 105/5 = 95.24$ ريال سعودي. ويجب على النادي الرياضي أن يقر عن هذه الضريبة في أول إقرار ضريبي له لعام 2018.

مثال (14): تفرض مدرسة خاصة رسوم دراسية عن 9 أشهر تمثل العام الدراسي وذلك من تاريخ 15 سبتمبر 2017 إلى تاريخ 14 يونيو 2018. على أن يدفع أولياء أمور الطلبة المبلغ المستحق على ثلاثة أقساط قيمة كل قسط 10,000 ريال سعودي في تاريخ 15 سبتمبر 2017 وتاريخ 15 ديسمبر 2017 وتاريخ 15 مارس 2018 على افتراض أن قيمة كل قسط لا تشمل ضريبة القيمة المضافة، إن وجدت. يعد هذا توريداً مستمراً للخدمات طوال العام الدراسي، ويتم فرض ضريبة القيمة المضافة على توريد هذه الخدمات الذي يقع بعد تاريخ 1 يناير 2018 فقط، ولا تحتسب ضريبة القيمة المضافة على توريد الخدمات الذي وقع في عام 2017 وذلك وفقاً للتفاصيل التي يتضمنها الجدول التالي:

الفترة	تاريخ الدفعة المستحقة	قيمة القسط (ريال سعودي)	مبلغ ضريبة القيمة المضافة (ريال سعودي)	إجمالي المبالغ المستحقة الدفع (ريال سعودي)
15 سبتمبر 2017 – 14 ديسمبر 2017	15 سبتمبر 2017	10,000	0.00	10,000
15 ديسمبر 2017 – 31 ديسمبر 2017	15 ديسمبر 2017	1,888.87	0.00	1,888.87
1 يناير 2018 – 14 مارس 2018	15 ديسمبر 2017	8,111.11	405.55	8,516.66
15 مارس 2018 – 14 يونيو 2018	15 مارس 2018	10,000	500	10,500

تم احتساب ضريبة القيمة المضافة على الجزء المستحق من القسط المسدد في تاريخ 15 ديسمبر 2017 على أساس الجزء الخاضع للضريبة بداية من 1 يناير 2018 حتى 14 مارس 2018 من ذلك التوريد (73 من أصل 90 يوماً) الذي يقع في أو بعد تاريخ 1 يناير و2018 وعلى المدرسة اصدار فاتورة إضافية بقيمة الضريبة المستحقة والقرار عن الضريبة بأول إقرار ضريبي لعام 2018 . أما الأقساط الأخيرة التي تستحق بعد 1 يناير 2018 فإنها تخضع لضريبة القيمة المضافة بحسب القواعد العادية في تاريخ الاستحقاق أو تاريخ الدفع الفعلي أيهما أسبق.

5. تطبيق الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر على العقود المبرمة قبل 30 مايو 2017 وحتى نهاية عام 2018

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة يتحملها المستهلك النهائي، ووفقاً للاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة يجب أن تشمل الأسعار المحددة في أسواق التجزئة على قيمة الضريبة. فعلياً، قد تقرر العديد من الشركات فصل قيمة ضريبة القيمة المضافة عن سعر بيع المنتج النهائي في الفواتير الضريبية الصادرة حتى يظهر بأن الضريبة لا تشكل أي زيادة على العميل في قيمة المنتج المباع إليه. وقد تنص العديد من العقود القائمة في المملكة العربية السعودية قبل تاريخ 1 يناير 2018⁽¹⁵⁾ بوضوح على أن قيمة العقد تشمل أو لا تشمل ضريبة القيمة المضافة أو تنص على شروط وأحكام تحدد تأثير التغيير في الضرائب مستقبلاً على قيمة العقد بحيث تتوقع هذه العقود تطبيق ضريبة القيمة المضافة، ويتضمن قسم التعريفات من هذا الدليل المعنى التفصيلي للعقود المتوقع فيها تطبيق ضريبة القيمة المضافة. ومع ذلك، فقد لا تنص العديد من العقود الأخرى طويلة الأجل القائمة في المملكة العربية السعودية على كون قيمة العقد شاملة أو غير شاملة لضريبة القيمة المضافة أو على شروط أو أحكام تتعلق بتأثير ضريبة القيمة المضافة على قيمة العقد، لذا تم تطبيق أحكام استثنائية على هذه العقود كتدبير انتقالي لإزالة العبء الضريبي عن أطراف هذه العقود فيما يتعلق بتعديل قيمة العقد تماشياً مع ضريبة القيمة المضافة، ويشار إلى تلك الأحكام بـ «الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر بالمائة على العقود القائمة».

5.1. العقود المؤهلة لتطبيق الأحكام الانتقالية لفرض نسبة الصفر بالمائة

يجوز تطبيق الأحكام الانتقالية لفرض نسبة الصفر بالمائة على العقود الملزمة لأطراف العقد والتي لم يكن يتوقع فيها تطبيق ضريبة القيمة المضافة على ألا يتضمن نص العقد وشروطه وأحكامه كلاً من الآتي:

- الإشارة إلى شمول سعر العقد أو عدم شموله لضريبة القيمة المضافة أو الضرائب بصفة عامة؛ و
- أية أحكام تتعلق بتعديل قيمة العقد في حال تطبيق ضريبة القيمة المضافة أو الضرائب على السلع والخدمات التي يتم تقديمها بموجب هذا العقد.

وتعتبر الهيئة أن الإشارة إلى أي من التالي يعد إشارة لضريبة القيمة المضافة:

- ضريبة القيمة المضافة
- الضريبة على القيمة
- ضرائب الاستهلاك
- ضرائب المبيعات
- ضرائب المعاملات
- إشارة عامة إلى «الضرائب» (باستثناء إذا ما تم تعريفها لتستثني أياً من الضرائب السابقة)

مثال (15): تنص الشروط والأحكام الاعتيادية الخاصة بمورد معين على أن «أسعارنا شاملة لجميع الضرائب المحلية» في هذه الحالة لا يعد هذا العقد مؤهلاً لتطبيق الأحكام الانتقالية لفرض نسبة الصفر بالمائة على العقود القائمة، كونه يتضمن نصاً صريحاً لكيفية التعامل مع الضريبة.

مثال (16): يُحدد عقد لمشروع سكني القيمة المستحقة للعقد بمبلغ 1.95 مليون ريال سعودي وينص هذا العقد على أن «أي أسعار منصوص عليها في هذا العقد لا تشمل ضريبة القيمة المضافة أو ضرائب المعاملات المماثلة التي تطبق بموجب الأنظمة المحلية». نظراً لأن العقد حدد أن السعر غير شامل لضريبة القيمة المضافة فلا يكون مؤهلاً لتطبيق الأحكام الانتقالية لفرض نسبة الصفر بالمائة على العقود القائمة، كونه أشار صراحةً إلى كيفية التعامل مع الضريبة.

مثال (17): اتفق مورد لتنظيم فعاليات محلية مع مؤسسة خارجية لتنظيم حدث في مدينة جدة وفقاً لسعر محدد. ولا توجد إشارة إلى ضريبة القيمة المضافة في العقد، ولكن هناك مادة في العقد تسمح للمورد بتعديل السعر إذا حصل تغيير أو تعديل في أنظمة الضرائب المحلية. نظراً لأن العقد نصّ على هذه المادة فإنه لن يكون مؤهلاً لتطبيق الأحكام الانتقالية لفرض نسبة الصفر بالمائة على العقود القائمة.

مثال (18): يتضمن عقد خدمات استشارية السعر دون أي إشارة إلى ضريبة القيمة المضافة أو أي ضرائب بشكل عام.

هذا العقد لم يكن متوقع فيه تطبيق ضريبة القيمة المضافة على توريد الخدمات الاستشارية وبالتالي قد يكون من الممكن تطبيق الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر بالمائة عليه في حال تم استيفاء الشروط المؤهلة لإخضاع العقد لنسبة الصفر بالمائة.

5.2. تطبيق الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر بالمائة على العقود المبرمة قبل 30 مايو 2017

تسمح الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر بالمائة على العقود المبرمة قبل 30 مايو 2017 بتطبيق نسبة الصفر بالمائة على التوريدات التي تتم بموجب عقود محددة قائمة ومؤهلة لتطبيق الأحكام الانتقالية على هذه العقود التي تمتد حتى تاريخ انتهاء العقد أو تجديده أو حتى تاريخ 31 ديسمبر 2018 أيهم أسبق، مما يمنح وقتاً إضافياً للموردين والعملاء الذين دخلوا في التزامات تعاقدية طويلة الأجل لم يكن متوقع فيها تطبيق ضريبة القيمة المضافة لمراجعة تلك العقود والاتفاق على القيمة الصحيحة. ولا يتم تطبيق الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر بالمائة إلا في حال استيفاء العقود القائمة لجميع الشروط الثلاثة التالية مجتمعة:

1. إبرام العقد قبل تاريخ 30 مايو 2017: تاريخ إبرام العقد هو التاريخ الذي وُقِعَ فيه أو أصبح ملزماً للطرفين. وسيتم اعتبار العقود التي أبرمت قبل هذا التاريخ ولكن تم تجديدها أو تحديثها لاحقاً بأنه قد تم إبرامها في تاريخ التجديد أو التحديث
2. أن يكون للعميل حق خصم ضريبة المدخلات فيما يتعلق بهذا التوريد بشكل كامل أو أن يكون العميل جهة حكومية أو «شخص مؤهل» له الحق بالمطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على المشتريات. ليس من الضروري أن يكون العميل خاضعاً للضريبة بالكامل أو قادراً على خصم ضريبة المدخلات كاملة على جميع أنشطته للاستفادة من الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر على هذا التوريد. ولا تطبق الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر على التوريدات التي تتم لمستهلك غير مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة لدى الهيئة (أو غير وارد ضمن قائمة الأشخاص المؤهلين للاسترداد)
3. أن يقدم العميل شهادة خطية للمورد بأنه قادر على خصم/استرداد ضريبة المدخلات كاملة فيما يتعلق بذلك التوريد. ويرد أدناه مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بالشهادة

وتطبق نسبة الصفر على التوريدات التي تندرج تحت العقود القائمة التي تنطبق عليها الأحكام الانتقالية لتطبيق لنسبة الصفر بالمائة حتى التاريخ الأسبق مما يلي:

- تاريخ انتهاء مدة العقد
- تاريخ تجديد العقد
- 31 ديسمبر 2018

وعليه، فإن جميع التوريدات التي تتم بعد أي من التواريخ الواردة أعلاه، فإنها تخضع لضريبة القيمة المضافة وفق القواعد العادية، دون تطبيق الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر بالمائة. كما أن الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر بالمائة لا تطبق إلا إذا كانت التوريدات تخضع لضريبة القيمة المضافة وفقاً للقواعد العامة لنظام الضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية للنظام (والتي يكون بإمكان العميل خصم ضريبة المدخلات المتعلقة بها بالكامل)، ولا يمكن أن تستخدم الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر على التوريدات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة أو التي تقع خارج نطاق تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

مثال (19): قام شخص مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة بتأجير عقار سكني لمستأجر بموجب عقد سنوي تم إبرامه بتاريخ 1 أبريل 2017 ولم يشر هذا العقد إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة ضمن بنوده. ويقوم المؤجر بالحصول على خدمات شركة صيانة لهذا العقار لصيانته بشكل دوري حيث تم إبرام عقد الصيانة قبل تاريخ 30 مايو 2017.

لا تستطيع شركة الصيانة تطبيق نسبة الصفر بالمائة على عقدها مع المؤجر كون هذا المؤجر لا يمكنه خصم ضريبة المدخلات المتعلقة بالعقار السكني المعفى من ضريبة القيمة المضافة. كما أن المؤجر لا يستطيع تطبيق نسبة الصفر بالمائة على عقده مع المستأجر كون التوريد معفى من الضريبة بالإضافة إلى أن المستأجر مستهلك نهائي لا يجوز له الخصم أو الاسترداد.

5.2.1. شهادة العميل لخصم/استرداد ضريبة المدخلات

يتطلب تطبيق الأحكام الانتقالية لفرض نسبة الصفر بالمائة حصول المورد على شهادة من العميل تؤكد حقه في خصم/استرداد ضريبة المدخلات المتعلقة بذلك التوريد أو تلك التوريدات بشكل كامل، وترى الهيئة أنه يمكن للعميل إصدار هذه الشهادة بأي وسيلة (بما في ذلك الوسائل الإلكترونية)، كما ينبغي للعميل والمورد الاحتفاظ بهذه الشهادة في سجلاتهم. ولا يمكن للمورد افتراض استحقاق العميل لخصم/استرداد ضريبة القيمة المضافة بل ينبغي عليه أن يطلب من العميل تأكيد قدرته/استحقاقه لخصم/استرداد الضريبة وتطبيق نسبة الصفر بالمائة، كما يمكن أن ينطبق الطلب على توريد واحد للسلع أو الخدمات أو توريد متعدد أو توريد مستمر للسلع أو الخدمات خلال فترة محددة. ويجب أن تتضمن الشهادة البيانات التالية:

- اسم المورد ورقم التعريف الضريبي
- اسم العميل
- تفاصيل السلع أو الخدمات موضوع الشهادة، وتاريخ بدء وانتهاء التوريد موضوع الشهادة و أية معلومات أخرى تحدد بوضوح ماهية التوريدات التي تتعلق بها الشهادة

للمعمل الرد على طلب المورد بتزويده بالشهادة في الوقت المناسب وفقاً لاتفاقهم. وينبغي أن يستند ذلك الرد على جميع الحقائق المعروفة للعميل وقت تقديم الرد، ويجب أن يرتبط الرد بقدرة العميل على خصم/استرداد ضريبة القيمة المضافة على هذا التوريد المحدد (أو تلك التوريدات المحددة). وينبغي على العميل إما:

- أن يؤكد استحقاقه لخصم/استرداد ضريبة المدخلات كاملة عن التوريدات موضوع الطلب («الرد الايجابي»)، أو
 - أن يشير إلى أنه ليس بمقدوره خصم/استرداد ضريبة المدخلات كاملة عن التوريدات موضوع الطلب، أو أنه ليس بمقدوره تقديم مثل هذا التأكيد («الرد السلبي»).
- ويعد الرد الإيجابي الذي يقدمه العميل إلى المورد بمثابة الشهادة الخطية المقصودة هنا لأغراض تطبيق الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر بالمائة على العقود المبرمة قبل 30 مايو 2017.

تعطى الشهادة للمورد كونها تأكيداً على أنه يمكن للعميل خصم/استرداد ضريبة القيمة المضافة بالكامل على جميع التوريدات موضوع الطلب.

مثال (20): أرسل مورد خطاباً إلى أحد عملائه ينص على «نحن نفترض أنك تستطيع خصم ضريبة المدخلات كاملة عن التوريدات التي سنقوم بها لصالحك خلال عام 2018 ما لم تجب علينا بما يفيد خلاف ذلك». في هذه الحالة ليس باستطاعة المورد تطبيق الأحكام الانتقالية لتطبيق نسبة الصفر بالمائة إذا لم يجب العميل على خطابه، كون وجود الشهادة الخطية من العميل متطلب أساسي لتطبيق الأحكام الانتقالية الخاصة بتطبيق نسبة الصفر بالمائة على العقود القائمة.

5.2.2. تعديل وتمديد وتغيير العقود

ينتهي تطبيق الأحكام الانتقالية لفرض نسبة الصفر بالمائة على العقود المبرمة قبل 30 مايو 2017 تلقائياً عند تعديل أو تجديد العقود المؤهلة لهذه الأحكام، وذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ التعديل أو التجديد. ويعتبر أن العقد القائم قد تم تعديله إذا تضمن مراحل معينة يمكن فيها للأطراف مراجعة بنوده أو تجديده.

مثال (21): تعاقد صاحب مصنع مع شركة متخصصة بإدارة المرافق لإدارة مكاتبه وتم توقيع العقد في تاريخ 30 أبريل 2017 على أن ينتهي العقد بعد 3 سنوات أي في تاريخ 30 أبريل 2020. في حال استيفاء جميع الشروط، فإن العقد سيقع في نطاق تطبيق الأحكام الانتقالية لفرض نسبة الصفر بالمائة. ويمكن لشركة إدارة المرافق أن تعامل هذا العقد على أنه خاضع للضريبة بنسبة الصفر بالمائة حتى نهاية عام 2018. وبداية من عام 2019 تستحق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% على التوريدات وينبغي على المورد والعميل تعديل العقد اعتباراً من تاريخ 1 يناير 2019 ليشمل ضريبة القيمة المضافة.

مثال (22): تعاقد صاحب مصنع مع شركة متخصصة بإدارة المرافق لإدارة مكاتبه و تم توقيع العقد في تاريخ 30 أبريل 2017 على أن ينتهي بعد عام واحد أي في تاريخ 30 أبريل 2018. في حال استيفاء جميع الشروط، فإن العقد سيقع في نطاق الأحكام الانتقالية لفرض نسبة الصفر بالمائة. ويمكن لشركة إدارة المرافق أن تعامل العقد على أنه خاضع للضريبة بنسبة الصفر بالمائة حتى تاريخ 30 أبريل 2018، وهو تاريخ انتهاء العقد. ولو رغب صاحب المصنع في تمديد العقد لمدة أخرى، فينبغي على المورد والعميل تعديل العقد اعتباراً من تاريخ 1 مايو 2018 ليشمل ضريبة القيمة المضافة.

مثال (23): تعاقد صاحب مصنع مع شركة متخصصة بإدارة المرافق لإدارة مكاتبه وتم توقيع العقد في تاريخ 30 أبريل 2017 على أن ينتهي بعد 3 سنوات أي في تاريخ 30 أبريل 2020، و رأى المدير المالي للشركة أن سعر العقد مرتفع جداً ونجح في تعديل العقد مع تخفيض السعر وسيبدأ العمل بالعقد المعدل في تاريخ 1 أكتوبر 2018. في حال استيفاء جميع الشروط، فإن العقد سيقع في نطاق الأحكام الانتقالية لفرض نسبة الصفر بالمائة ويمكن لشركة إدارة المرافق أن تعامل العقد على أنه خاضع للضريبة بنسبة الصفر بالمائة حتى تاريخ نفاذ العقد قبل التعديل (تاريخ 30 سبتمبر 2018) وعليه يخضع العقد للضريبة بنسبة 5% بدأ من أكتوبر 2018 وينبغي أن يشمل العقد المعدل على ضريبة القيمة المضافة.

مثال (24): تعاقد صاحب مصنع مع شركة متخصصة بإدارة المرافق لإدارة مكاتبه وتم توقيع العقد في تاريخ 30 يونيو 2017 على أن ينتهي بعد 3 سنوات أي في تاريخ 30 يونيو 2020. يعد هذا العقد خارج نطاق تطبيق الأحكام الانتقالية لفرض نسبة الصفر بالمائة حيث إنه قد وُقِع بعد الموعد المحدد في اللائحة التنفيذية في تاريخ 30 مايو 2017 وعليه يخضع العقد للضريبة بنسبة 5% وينبغي على المورد والعميل تعديل العقد اعتباراً من تاريخ 1 يناير 2018 ليشمل ضريبة القيمة المضافة.

6. الأحكام الانتقالية المتعلقة بالتوريدات البينية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حددت الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة قواعد خاصة للضريبة يتم تطبيقها على التوريدات البينية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تهدف إلى تنسيق تطبيق الضريبة على المعاملات التجارية التي تتم عبر حدود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وضمان عدم تطبيق الضريبة إلا مرة واحدة على كل توريد للسلع أو الخدمات. ووضعت هذه القواعد لتطبيق في جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست التي تطبق نظاماً محلياً لضريبة القيمة المضافة، مع وجود نظام إلكتروني للحصول على تفاصيل المعاملات التي تتم عبر حدود دول المجلس. ومن غير المتوقع تطبيق ضريبة القيمة المضافة في جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تاريخ 1 يناير 2018 أو توفر النظام الإلكتروني بحلول هذا التاريخ، لذا ستقوم المملكة العربية السعودية بتطبيق أحكام انتقالية على المعاملات التجارية البينية التي تتم عبر حدود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

6.1. تطبيق ضريبة القيمة المضافة ضمن إقليم دول مجلس التعاون

تعتمد قواعد تحديد تطبيق ضريبة القيمة المضافة في كثير من الحالات على كَوْن المورد أو العميل مقيماً في إقليم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو إذا كان شخصاً خاضعاً للضريبة في إحدى دول المجلس.

ويشمل لفظ المقيم الشركة المقيمة إذا تم إنشاؤها بموجب لوائح المملكة العربية السعودية أو إذا كان مقر إدارتها الرئيسي يقع داخل المملكة. وكما تعتبر الشركة كياناً مقيماً داخل المملكة إذا تم تأسيس الشركة أو الشخص الاعتباري خارج المملكة و كان لديه فرعاً أو مقراً لممارسة أعماله أو أي نوع آخر من المنشآت الثابتة داخل المملكة.

وفي جميع الحالات إذا لم يتم تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في أي من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال نظام محلي أو لم يتم تطبيق نظام الكتروني بين الدول المطبقة فسيتم تحديد تطبيق ضريبة القيمة المضافة للمملكة العربية السعودية على أساس ما يلي⁽¹⁶⁾:

- اعتبار تلك الدولة خارج إقليم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- معاملة الأشخاص المقيمين في الدول غير المطبقة بأنهم أشخاص مقيمين في دولة ثالثة
- معاملة المنشآت في تلك الدولة على أنهم أشخاص غير خاضعين للضريبة لحين تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتسجيلهم لدى السلطة المختصة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بالإضافة الى تطبيق أحكام الاتفاقية المتعلقة بالتوريدات البينية

مثال (25): تلقت شركة الامانه ذ.م.م السعودية خدمات استشارية من مورد بحريني. في تاريخ 30 يناير 2018، إذا لم تكن البحرين قد قامت بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بحلول هذا التاريخ سيعتبر ذلك استيراداً للخدمات من خارج منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسيطلب من شركة الامانه احتساب ضريبة القيمة المضافة ذاتياً من خلال آلية الاحتساب العكسي فيما يتعلق بتلك الخدمات.

مثال (26): قدمت شركة الواحة ذ.م.م السعودية خدمات استشارية لشركة في سلطنة عمان في تاريخ 14 فبراير 2018 وذلك بغرض الاستفادة من تلك الخدمات داخل سلطنة عمان، إذا لم تكن سلطنة عمان قد قامت بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بحلول هذا التاريخ، فسيعتبر ذلك توفير خدمات لعميل خارج منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث يتم استخدام الخدمات خارج منطقة مجلس التعاون. وعلى هذا الأساس، يمكن أن تقوم شركة الواحة ذ.م.م بإخضاع هذا التوريد لنسبة الصفر بالمائة باعتباره خدمة مصدرة.

مثال (27): قامت شركة الضياء ذ.م.م السعودية بتوريد سلع غذائية لشركة في دولة الكويت في تاريخ 12 مارس 2018 وذلك بغرض الاستفادة من تلك السلع داخل الكويت، وكانت دولة الكويت قد قامت بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بحلول هذا التاريخ من خلال اصدار نظامها المحلي ولكن دون تطبيق النظام الإلكتروني بين الدول المطبقة، فيعد ذلك التوريد بمثابة توريد لسلع لعميل خارج مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث يتم استخدام السلع خارج دول المجلس. وعلى هذا الأساس تقوم شركة الضياء ذ.م.م بإخضاع هذا التوريد لنسبة الصفر بالمائة باعتباره تصديراً لسلع خارج المملكة.

6.2. توريدات السلع من وإلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المطبقة لضريبة القيمة المضافة

يتم تطبيق الأحكام الانتقالية الخاصة بتوريدات السلع من وإلى المملكة العربية السعودية وجميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى، إلى أن يتم تنفيذ نظام الخدمة الإلكترونية بالكامل. ويتم تطبيق هذه الأحكام بصرف النظر عما إذا كان لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى نظام محلي لتطبيق ضريبة قيمة مضافة من عدمه.

وسوف تسري الأحكام الانتقالية اعتباراً من تاريخ 1 يناير 2018 حتى تصدر الهيئة أمراً بالتصديق على بدء تطبيق نظام الخدمة الإلكتروني. وحتى ذلك الوقت سيتم تطبيق الأحكام الانتقالية الآتية⁽¹⁷⁾.

- تعتبر السلع المنقولة من المملكة العربية السعودية إلى دولة أخرى مطبقة للضريبة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمثابة تصدير لتلك السلع من المملكة لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة. وستكون هذه التوريدات مؤهلة للخضوع لنسبة الصفر كونها تصديراً إلى دولة ليست من دول المجلس، بشرط تطبيق المعايير المعتادة لإخضاع الصادرات لنسبة الصفر بالمائة. كما ستقوم الهيئة بإصدار دليل إرشادي منفصل يوضح المزيد من التفاصيل بشأن الصادرات.
- تعتبر السلع التي تُنقل إلى المملكة العربية السعودية من دولة أخرى مطبقة للضريبة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمثابة استيراد لتلك السلع إلى المملكة. وستُفرض ضريبة القيمة المضافة على الواردات بنفس الطريقة المتبعة فيما يتعلق بالواردات من دولة ليست من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ولن يؤثر هذا على خضوع السلع للرسوم الجمركية. كما ستقوم الهيئة بإصدار دليل إرشادي منفصل يوضح المزيد من التفاصيل بشأن الواردات.

مثال (28): نقل مورد خاضع للضريبة في المملكة العربية السعودية معدات من المملكة إلى عميل تجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة في تاريخ 11 يناير 2018، يعتبر هذا التوريد تصديراً خاضعاً لنسبة الصفر بالمائة في المملكة وذلك حتى تاريخ إصدار الهيئة قرار التصديق على تطبيق نظام الخدمات الإلكتروني حتى لو تم تطبيق نظام ضريبة قيمة مضافة محلي في دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا التاريخ، وبالتالي يكون هذا التوريد مؤهلاً للخضوع لنسبة الصفر باعتباره تصديراً لسلع من المملكة.

مثال (29): قام مورد بحريني بقيادة شاحنة محملة بالمنتجات الغذائية الطازجة إلى مدينة الخبر بتاريخ 1 مايو 2018 وبقيمة 25,000 ريال سعودي. يعتبر نقل السلع إلى المملكة العربية السعودية من دولة عضو أخرى بمثابة استيراد خاضع لضريبة القيمة المضافة في المملكة حتى إصدار الهيئة قراراً بالتصديق على تطبيق نظام الخدمات الإلكتروني. وستكون مصلحة الجمارك هي الجهة المسؤولة عن تحصيل ضريبة القيمة المضافة على استيراد هذه السلع وفقاً للنسبة الضريبية الملائمة.

7. خصم ضريبة المدخلات

7.1. شروط عامة

يجوز للشخص المسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة خصم ضريبة المدخلات المفروضة على السلع والخدمات التي يقوم بشرائها أو استلامها في سياق ممارسته لنشاطه الاقتصادي. ويجوز خصم ضريبة المدخلات على:

- ضريبة القيمة المضافة المفروضة من قبل مورد مسجل في المملكة
- ضريبة القيمة المضافة المحتسبة ذاتياً من قبل شخص مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة وفق آلية الاحتساب العكسي
- ضريبة القيمة المضافة عن الواردات المدفوعة إلى مصلحة الجمارك عند استيراد السلع على المملكة

وكقاعدة عامة، لا يجوز خصم ضريبة المدخلات التي تتعلق بالتوريدات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة. بالإضافة إلى ذلك لا يجوز خصم ضريبة المدخلات عن أية نفقات تم تكبدها ولا تتعلق بالنشاط الاقتصادي للشخص الخاضع (ويشمل ذلك بعض أشكال النفقات المقيدة مثل الخدمات الترفيهية والمركبات)⁽¹⁸⁾، أو أي تكاليف أخرى تتعلق بتوريدات معفاة من ضريبة القيمة المضافة.

وتكون ضريبة المدخلات بمثابة رصيد دائن يتم إدراجه في إقرار ضريبة القيمة المضافة ويتم خصمه من ضريبة القيمة المضافة المفروضة على التوريدات (ضريبة المخرجات) التي تم إجراؤها خلال تلك الفترة، يجوز خصم ضريبة المدخلات فقط إذا كان لدى الشخص الخاضع للضريبة فاتورة ضريبية أو مستندات جمركية التي تثبت قيمة الضريبة المستحقة (أو أي مستند آخر يثبت مبلغ ضريبة المدخلات المدفوعة أو مستحقة الدفع بشرط موافقة الهيئة)⁽¹⁹⁾.

7.2. الخصم النسبي المتعلق بضريبة المدخلات

لا يجوز خصم ضريبة المدخلات المتعلقة بتوريدات الشخص الخاضع للضريبة المعفاة من ضريبة القيمة المضافة، كالخدمات المالية المعفاة أو الإيجار السكني المعفى. وفي حال كانت توريدات الشخص الخاضع للضريبة تشمل توريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة وأخرى معفاة من ضريبة القيمة المضافة، فإنه يجوز لذلك الشخص أن يخصم ضريبة المدخلات المتعلقة بالجزء الخاضع لضريبة القيمة المضافة، وإذا تكبد الشخص الخاضع للضريبة نفقات أو تكاليف عامة مقابل القيام بتوريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة وأخرى معفاة من الضريبة، يجب عليه في هذه الحالة تقسيم النفقات والتكاليف بشكل دقيق لتحديد التكاليف المتعلقة بالتوريدات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة. ويتم تحديد ضريبة المدخلات وفقاً للأحكام التالية⁽²⁰⁾.

الخصم بالكامل	ضريبة مدخلات تتعلق مباشرة بمعاملات بيع خاضعة لضريبة القيمة المضافة
لا يجوز الخصم بالكامل	ضريبة مدخلات تتعلق مباشرة بمعاملات بيع معفاة من ضريبة القيمة المضافة
الخصم الجزئي استناداً إلى التقسيم	لا يمكن تخصيص النفقات العامة وضريبة المدخلات بشكل مباشر

يجب تقسيم النفقات/ التكاليف العامة المدفوعة من قبل شخص خاضع لضريبة القيمة المضافة مقابل القيام بتوريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة وأخرى معفاة لتعكس استخدام تلك التكاليف في التوريدات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة من أنشطة الشخص الخاضع للضريبة بشكل صحيح.

(18) القائمة التفصيلية للنفقات المحظورة والمدرجة ضمن المادة 50 من اللائحة التنفيذية للنظام

(19) المادة 49 (7) - خصم ضريبة المدخلات - اللائحة التنفيذية للنظام

(20) المادة 51 - الخصم النسبي لضريبة المدخلات - اللائحة التنفيذية للنظام

ويتم حساب الخصم النسبي عن قيم التوريدات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة التي يتم إجراؤها خلال سنة محددة باستخدام الطريقة الافتراضية التالية:

قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة التي يقوم بها الشخص الخاضع للضريبة خلال السنة الميلادية الماضية

إجمالي قيمة **التوريدات الخاضعة للضريبة** و**التوريدات المعفاة** التي قام بها الشخص الخاضع للضريبة خلال السنة الميلادية الماضية
لا تشمل الطريقة المذكورة أعلاه توريدات الأصول الرأسمالية التي يقوم بها الشخص الخاضع للضريبة حيث إنه من شأنها الإخلال باستخدام ضريبة المدخلات.

من الممكن أن توافق الهيئة على طرق بديلة لاحتساب الخصم النسبي الافتراضي خلاف قيمة التوريدات في الحالات التي تعكس فيها بشكل أفضل الاستخدام الفعلي لضريبة القيمة المضافة المتكبدة. وسيتم طرح مزيد من المعلومات حول خصم ضريبة القيمة المضافة والاسترداد الجزئي لضريبة القيمة المضافة من خلال دليل إرشادي منفصل.

8. التزامات الشخص الخاضع للضريبة

باعتبارك شخص خاضع للضريبة، فعليك تقييم التزامك الضريبي وكذلك الامتثال للشروط والالتزامات المتعلقة بضريبة القيمة المضافة، ويشمل ذلك التسجيل في ضريبة القيمة المضافة عند الاقتضاء واحتساب مبلغ صافي الضريبة مستحقة الدفع بشكل دقيق ودفع الضريبة في موعد استحقاقها وكذلك الاحتفاظ بجميع السجلات اللازمة والتعاون مع موظفي الهيئة عند الطلب.

وإذا لم تكن متأكدًا من التزاماتك فيجب عليك التواصل مع الهيئة من خلال الموقع الإلكتروني vat.gov.sa أو وسائل التواصل الأخرى، كما يمكنك طلب الحصول على استشارة خارجية من أحد الاستشاريين المؤهلين. وفيما يلي عرض لأهم الالتزامات الضريبية المنصوص عليها في النظام واللائحة.

8.1 إصدار الفواتير

يجب على المورد الخاضع للضريبة إصدار فاتورة ضريبية لكلوريد خاضع لضريبة القيمة المضافة لصالح شخص آخر مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة أو لأي شخص اعتباري آخر، أو إصدار فاتورة ضريبية مبسطة في حال كانت قيمة التوريد تقل عن 1,000 ريال سعودي. أو إصدار فاتورة مبسطة للتوريدات التي تتم لمستهلك نهائي في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً بعد نهاية الشهر الذي يتم فيه التوريد. ويجب أن تتضمن الفاتورة الضريبية بوضوح بعض البيانات والمعلومات مثل تاريخ الفاتورة ورقم التعريف الضريبي للمورد والمبلغ الخاضع للضريبة ونسبة الضريبة المطبقة ومبلغ ضريبة القيمة المضافة المفروضة⁽²¹⁾. وإذا تم تطبيق نسب مختلفة على التوريدات فيجب تحديد قيمة كل بند على حدة وكذلك ضريبة القيمة المضافة المطبقة على ذلك البند. يجوز إصدار الفاتورة الضريبية في شكل مستند تجاري شريطة أن يتضمن هذا المستند جميع متطلبات إصدار الفاتورة الضريبية الواردة باللائحة التنفيذية للنظام⁽²²⁾.

ولمزيد من المعلومات حول متطلبات إصدار الفاتورة الضريبية يمكنك الاطلاع على دليل ضريبة القيمة المضافة أو زيارة الموقع الإلكتروني vat.gov.sa.

8.2 تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة

يتعين على كل شخص مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة، أو الشخص المفوض بالتصرف نيابة عنه، تقديم إقرار ضريبة القيمة المضافة إلى الهيئة لكل فترة ضريبية شهرية أو ربع سنوية. ويعتبر الإقرار الضريبي بمثابة تقييم ذاتي من الشخص الخاضع للضريبة عن الضريبة المستحقة عن تلك الفترة.

وتعد الفترات الضريبية الشهرية إلزامية بالنسبة للأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة التي تتجاوز إيراداتها السنوية مبلغ 40 مليون ريال سعودي، بينما تكون الفترة الضريبية الإعتيادية لباقي الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة هي ثلاثة أشهر.

يجب تعبئة إقرار ضريبة القيمة المضافة ودفع صافي ضريبة القيمة المضافة المستحقة في موعد أقصاه اليوم الأخير من الشهر الذي يلي انتهاء الفترة الضريبية التي يتعلق بها إقرار ضريبة القيمة المضافة.

سيتم طرح مزيد من التفاصيل حول تعبئة إقرارات ضريبة القيمة المضافة من خلال دليل إرشادي منفصل.

إذا نشأ عن الإقرار الضريبي استحقاق ضريبة واجبة الرد إلى الشخص الخاضع للضريبة أو إذا كان لدى الشخص الخاضع للضريبة رصيد دائن لأي سبب كان، فيجوز للشخص الخاضع للضريبة المطالبة باسترداد هذا المبلغ بعد تقديم الإقرار الضريبي أو في أي وقت لاحق خلال الخمس سنوات التالية من خلال تقديم طلب استرداد إلى الهيئة. وستقوم الهيئة بمراجعة تلك الطلبات وسداد المبلغ المستحق عن طلبات الاسترداد المقبولة مباشرة للشخص الخاضع للضريبة⁽²³⁾.

(21) للحصول على مزيد من التفاصيل حول متطلبات إصدار الفاتورة الضريبية راجع المادة 53 (5) - الفواتير الضريبية - اللائحة التنفيذية للنظام

(22) المادة 53- الفواتير الضريبية - اللائحة التنفيذية للنظام

(23) المادة 69 - رد الضريبة المسددة بالزيادة - اللائحة التنفيذية للنظام

8.3. حفظ السجلات

يجب على جميع الأشخاص الخاضعين للضريبة بموجب النظام الاحتفاظ بسجلات ضريبية مناسبة لأغراض التدقيق تتعلق باحتساب ضريبة القيمة المضافة. ويشمل ذلك أي مستندات مستخدمة لتحديد ضريبة القيمة المضافة المستحقة عن كل معاملة وفي إقرار ضريبة القيمة المضافة. ويشمل ذلك بوجه عام ما يأتي:

- الفواتير الضريبية الصادرة والمستلمة
- الدفاتر والمستندات المحاسبية
- العقود أو الاتفاقيات المتعلقة بمعاملات البيع الكبيرة والمشتريات
- كشوف البنكية والسجلات المالية الأخرى
- مستندات الاستيراد والتصدير والشحن
- المستندات الأخرى المتعلقة باحتساب ضريبة القيمة المضافة

ويمكن الاحتفاظ بالسجلات في صورة ورقية وفي بعض الحالات يمكن الاحتفاظ بها إلكترونياً، إلا أنه يجب أن تكون متاحةً للهيئة عند الطلب. ويجب الاحتفاظ بجميع السجلات على الأقل لفترة الحفظ الأساسية وهي 6 سنوات ويمتد الحد الأدنى لفترة الحفظ لتصبح 11 عاماً فيما يخص الفواتير والسجلات المتعلقة بالأصول الرأسمالية المنقولة و 15 عاماً فيما يخص الفواتير والسجلات المتعلقة بالأصول الرأسمالية الغير منقولة⁽²⁴⁾.

8.4. شهادة التسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة

يجب على الشخص المقيم الخاضع للضريبة والمسجل لدى الهيئة في نظام ضريبة القيمة المضافة وضع شهادة التسجيل الضريبية الخاصة بتسجيله في نظام ضريبة القيمة المضافة في مكان ظاهر للجماهير في مقر عمله الرئيسي وجميع فروعه.

في حالة مخالفة ذلك، سيتعرض المخالف للعقوبات المنصوص عليها في النظام.

8.5. تصحيح الأخطاء السابقة

إذا تبين للشخص الخاضع للضريبة وجود خطأ أو عدم صحة المبلغ المدرج في إقراره الضريبي المقدم، أو تخلفه عن الامتثال لأي التزام ضريبي، فيجب تبليغ الهيئة وتصحيح الخطأ من خلال تعديل الإقرار الضريبي. وفي حال كان الخطأ من الأخطاء التي ينتج عنها فرق ضريبي يزيد صافي قيمته عن 5,000 ريال سعودي، فيجب على الشخص الخاضع للضريبة تبليغ الهيئة خلال 20 يوماً من إدراكه لهذا الخطأ أو القيمة غير الصحيحة وتعديل الإقرار السابق أما بالنسبة للأخطاء الصغيرة التي ينتج عنها فرق ضريبي أقل من 5,000 ريال سعودي فإنه يمكن تصحيح الخطأ من خلال تعديل صافي الضريبة في الإقرار الضريبي التالي⁽²⁵⁾.

لمزيد من المعلومات حول تصحيح الأخطاء يمكنك الاطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني vat.gov.sa

9. الغرامات

يجوز للهيئة فرض الغرامات والعقوبات على الأشخاص الخاضعين للضريبة فيما يتعلق بمخالفة أحكام وشروط ضريبة القيمة المضافة المنصوص عليها بالنظام واللائحة التنفيذية⁽²⁶⁾.

وصف المخالفة	الغرامة
تقديم مستندات غير صحيحة بقصد التهرب من سداد الضريبة المستحقة أو سداد قيمة أقل من قيمة الضريبة المستحقة.	<ul style="list-style-type: none"> لا تقل عن قيمة الضريبة المستحقة ولا تزيد عن ثلاث أضعاف قيمة السلع أو الخدمات
نقل السلع من أو إلى المملكة دون سداد الضريبة المستحقة	<ul style="list-style-type: none"> لا تقل عن قيمة الضريبة المستحقة ولا تزيد عن ثلاث أضعاف قيمة السلع أو الخدمات
عدم التسجيل في الضريبة خلال الفترة المحددة للتسجيل	10,000 ريال سعودي
تقديم إقرارًا ضريبياً خاطئاً، أو تعديل إقرار ضريبي بعد تقديمه، أو قدم أي مستند إلى الهيئة يخص الضريبة المستحقة عليه ونتج عن ذلك خطأ في احتساب مبلغ الضريبة أقل من المستحق	50% من قيمة الفرق بين الضريبة المحتسبة والمستحقة
عدم تقديم الإقرار الضريبي في الوقت المحدد	25%-5% من الضريبة التي كان يتعين عليه الإقرار عنها
عدم دفع الضريبة في الوقت المحدد	5% من الضريبة المستحقة عن كل شهر أو جزء منه
تحصيل الضريبة دون التسجيل	غرامة تصل إلى 100,000 ريال سعودي
عدم الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر وفقاً لما هو محدد في اللائحة	غرامة تصل إلى 50,000 ريال سعودي
إعاقة موظفي الهيئة عن أداء أعمالهم	غرامة تصل إلى 50,000 ريال سعودي
مخالفة أحكام اللائحة التنفيذية أو نظام ضريبة القيمة المضافة	غرامة تصل إلى 50,000 ريال سعودي

في جميع الحالات، إذا تكررت المخالفة خلال 3 سنوات من تاريخ إصدار القرار النهائي بشأن الغرامة، فيجوز للهيئة مضاعفة الغرامة في حينها.

تحدد الهيئة مستوى الغرامة أو العقوبة التي تفرضها على الشخص الخاضع للضريبة مع الأخذ في الاعتبار سلوك الشخص الخاضع للضريبة وسجل امتثاله لضريبة القيمة المضافة (بما في ذلك وفاء الشخص الخاضع للضريبة بشروط تبليغ الهيئة عن أي أخطاء والتعاون مع الهيئة من أجل تصحيح الأخطاء).

10. طلب إصدار قرار تفسيري

في حال لم تكن متأكد من كيفية تطبيق ضريبة القيمة المضافة على نشاط معين أو معاملة معينة تقوم بها أو تنوي القيام بها بعد مراجعة الأحكام المعنية والدليل الإرشادي ذو الصلة، يمكنك التقدم بطلب إلى الهيئة للحصول على قرار تفسيري على أن يشمل الطلب كامل الحقائق المتعلقة بالنشاط المحدد أو المعاملة المحددة التي ترغب من الهيئة النظر فيها.

ويمكن للرد على طلب إصدار القرار التفسيري بأن يكون:

- عام: حيث تقوم الهيئة بنشر تفاصيل القرار التفسيري دون الإشارة إلى أية بيانات خاصة تتعلق بالشخص الخاضع للضريبة.
- خاص: لا تقوم الهيئة بنشر القرار التفسيري.

قد يتضمن القرار التفسيري جميع المعلومات المتعلقة بالنشاط أو المعاملة التي تطلب قرارًا تفسيريًا في شأنها، بالإضافة إلى شرحًا عن مجال محدد من الشك وعدم التأكد في النظام أو الدليل الذي قد أطلعت عليه. من الممكن أن يتاح أمامك خيار شرح البدائل والمعاملة التي تراها مناسبة.

لا تلتزم الهيئة بالرد على جميع طلبات إصدار قرار تفسيري، كما أنها ستقوم بمراجعة جميع الطلبات وتحديد الأولويات استنادًا إلى بعض العناصر منها:

- مستوى المعلومات التي يقدمها الشخص الخاضع للضريبة ضمن الطلب.
- المنفعة التي قد يستفيد منها مجتمع الأشخاص الخاضعين للضريبة عند إصدار قرار تفسيري عام بشأن معاملة أو نشاط ما.
- ما إذا كان هناك نظام أو دليل قائم يتناول هذا الطلب

لا يعتبر القرار التفسيري العام أو الخاص الذي يصدر من الهيئة ملزمًا لها أو ملزمًا لأي شخص خاضع للضريبة فيما يتعلق بأي معاملة يقوم بإجرائها، كما أنه لا يمكن الاعتماد عليه بأي شكل من الأشكال.

11. الاتصال بنا

للحصول على مزيد من المعلومات بشأن أي معاملة خاضعة لضريبة القيمة المضافة يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: vat.gov.sa أو التواصل معنا على الرقم التالي: 19993.

12. الأسئلة الشائعة

1. أنا شخص مقيم ومسجل في المملكة لأغراض ضريبة القيمة المضافة، قمت بتوريد خدمات إلكترونية لشركة في المملكة بتاريخ 28 ديسمبر 2017 ولم أقم بإصدار فاتورة أو تحصيل مبلغ مقابل خدماتي وتم استلام المقابل بتاريخ 28 فبراير 2018. هل سيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على هذا التوريد؟
تعتبر هذه الخدمة بمثابة توريد غير مستمر وقع قبل تاريخ 1 يناير 2018. وعليه فإنك غير مطالب بتطبيق ضريبة القيمة المضافة على المبلغ المستلم في فبراير 2018.

2. قمت بتوقيع عقد إيجار مع شركة عقارات مسجلة في المملكة في ضريبة القيمة المضافة لمكتب لاستخدامه في عملي كمستشار قانوني بتاريخ 30 يناير 2018 ولمدة عامين بمبلغ 120,000 ريال سعودي تستحق على أقساط شهرية قيمة كل قسط 5,000 ريال سعودي. متى تحتسب الضريبة وعلى أي قيمة؟
تحتسب ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% بتاريخ استحقاق أو دفع القسط أيهما أسبق. وعلى قيمة القسط الشهري.

3. هل تخضع العقود التي تم إبرامها قبل العام 2018 والتي تمتد إلى ما بعد تاريخ 1 يناير 2018 لضريبة القيمة المضافة؟

تطبق ضريبة القيمة المضافة بشكل عام على التوريدات التي تتم في المملكة في تاريخ 1 يناير 2018 وما بعده، ما لم تخضع تلك التوريدات لنسبة الصفر بالمائة أو للإعفاء الضريبي. وتخضع العقود المستمرة التي لم يكن من المتوقع فيها تطبيق ضريبة القيمة المضافة لأحكام انتقالية يتم بموجبها معاملتها على أنها خاضعة لنسبة الصفر بالمائة حتى تاريخ انتهاء العقد، أو تاريخ تجديده، أو تاريخ 31 ديسمبر 2018 أيهما أسبق، وذلك في حال استيفاء العقد لكافة الشروط الخاصة بإخضاع العقود القائمة لنسبة الصفر بالمائة.

4. كيف ستُطبق ضريبة القيمة المضافة على السلع المخزنة في تاريخ 1 يناير 2018؟

تُطبق ضريبة القيمة المضافة على جميع توريدات السلع أو الخدمات التي تتم في تاريخ 1 يناير 2018 أو بعده بغض النظر عن تاريخ شراء هذه السلع أو تاريخ إنتاجها.

5. فيما يتعلق بمخزون السلع السابق لتاريخ تطبيق ضريبة القيمة المضافة، عند بيعها للعملاء، فهل سيتم تضمين قيمة الضريبة بالفاتورة، حيث إنه من الصعب الفصل بين المشتريات التي تمت في تاريخ يسبق تطبيق الضريبة والمشتريات التي تمت في وقت لاحق لتطبيق الضريبة؟

تطبق ضريبة القيمة المضافة على بيع السلع سواء تم شراؤها قبل تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة أو بعده. وسواء تم خصم ضريبة المدخلات المتعلقة بهذه السلع أو لم يتم الخصم.

6. قمت بالتعاقد مع شركة لنقل الأثاث من بيتي بالرياض إلى مدينة جدة على أن يتم النقل بتاريخ 18 يناير 2018. وقامت الشركة بإصدار فاتورة بتاريخ 31 ديسمبر 2017 وقمت بسداد كامل القيمة في نفس اليوم. هل تستحق ضريبة قيمة مضافة عن هذا التوريد ومن المسؤول عن فرضها ودفعها؟

نعم، تستحق ضريبة قيمة مضافة على خدمة النقل حيث يتم تجاهل تاريخ إصدار الفاتورة ودفع المقابل بموجب الأحكام الانتقالية. وتقع المسؤولية على شركة النقل بإصدار فاتورة إضافية لك تحدد فيها مبلغ الضريبة وبذلك تصبح أنت مسؤولاً عن السداد.

7. هل تخضع الاشتراكات السنوية في القنوات التلفزيونية لضريبة القيمة المضافة، علماً بأن الاشتراك قد بدأ بتاريخ 1 أكتوبر 2017؟

نعم، يعد هذا توريداً مستمراً وتطبق فيه ضريبة القيمة المضافة على الجزء الذي ينفذ بعد 1 يناير 2018.

8. كيف ستعامل الأقساط المدرسية التي تتعلق بالفصل الدراسي الذي يبدأ في شهر سبتمبر 2017 وينتهي في يناير 2018؟

يعد هذا توريداً مستمراً للخدمات ويتم فرض ضريبة قيمة مضافة على الخدمات التعليمية بعد 1 يناير 2018. وتقوم المدرسة باحتساب الضريبة على الجزء المتعلق بالخدمات المؤداة بعد 1 يناير 2018.

9. قمت بشراء سيارة بنظام الإجارة من شركة متخصصة بالتأجير التمويلي في عام 2017 على أن استلم السيارة في شهر نوفمبر 2017. ومع سداد قسط شهري قدره 2,000 ريال سعودي لمدة 3 سنوات. هل يحق للشركة مطالبتني بسداد ضريبة القيمة المضافة على الأقساط المستحقة بعد يناير 2018؟

وفقاً لنظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية فإن شراء السيارة بنظام الإجارة يعد توريداً غير مستمر لسلع ويكون تاريخ التوريد هو تاريخ استلامك للسيارة. وحيث تم إبرام العقد واستلام السيارة قبل يناير 2018 فلا يحق للشركة مطالبتك بأية ضريبة على الأقساط المستحقة بعد يناير 2018.





